جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٦٣)

دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى

أبريل ١٩٩١

جدول المحتويات

	صفحة
- تقديم	أ
- موجز الدراسة	هـ
- المقدمة	١
١ - بعض القضايا الراهنة ذات العلاقة بالتنمية و التمويل الخارجي	٦
١ - ١ : تطور نظم التجارة و المدفوعات على الصعيد العالمي	٦
١ - ٢ : تمويل مشروعات التنمية ودور مؤسسات التمويل	١٤
١ - ٣ : امكانيات التعاون بين مصر و صناديق التمويل والتنمية العربية .	١٨
١ - ٤ : دور الدولة فى استقطاب رؤوس الاموال المحلية و العربية و الاجنبية .	٢٧
٢ - اتجاهات و حركة رؤوس الاموال و المدخرات الاقتصادية فى ضوء الاحداث الاخيرة و التقارب بين الشرق و الغرب	٣٣
٣ - التعريف بصناديق و مؤسسات التمويل العربية	٤٦
٣ - ١ : الصندوق العربى للانماء الاقتصادى و الاجتماعى	٤٦
٣ - ٢ : الصندوق السعودى للتنمية	٥١
٣ - ٣ : صندوق ابو ظبى للانماء الاقتصادى العربى	٥٤
٣ - ٤ : الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية	٥٦
٣ - ٥ : المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا	٥٦
٣ - ٦ : الهيئة العربية للاستثمار و الانماء الزراعى	٥٨
٣ - ٧ : البنك الاسلامى للتنمية بجده	٦٠
٣ - ٨ : صندوق النقد العربى	٦٢

٢ ـ تابع جدول المحتويات

الصفحة

٤ ـ تطور حجم القروض التى قدمتهاصناديق و٠سسات التمويل العربية و توزيعها القطاعى و الجغرافى و نصيب مصر منها : ٦٥

٤ ـ ١ : تطور حجم الاقراض من مؤسسات التمويل العربية ٦٦

٤ ـ ٢ : التوزيع الجغرافى لنشاط مؤسسات التمويل العربية ٧١

٤ ـ ٣ : التوزيع القطاعى للنشاط التمويلى للمؤسسات و الصناديق العربية ٧٥

٤ ـ ٤ : حجم القروض الموجهة لمصر من مؤسسات و صناديق التمويل العربية . ٨١

٥ ـ مناخ الاستثمارفى الوطن العربى و فى مصر ٨٥

٥ ـ ١ : مناخ الاستثمار فى الدول العربية ٨٥

٥ ـ ٢ : مناخ الاستثمار فى مصر ١٠٢

٦ ـ الاستثمارات العربية البينية : ١١٠

٦ ـ ١ : تطورالاستثمارات البينية بين الاقطار العربية منذ الخمسينات . ١١٠

٦ ـ ٢ : تطور نصيب الدول العربية من الاستثمارات العربية البينية . ١١١

٦ ـ ٣ : حجم الاستثمارات العربية البينيةالمتاحة ١١٧

٦ ـ ٤ : الاستثمارات العربية فى مصر ١٢٠

٢ - تابع جدول المحتويات

صفحة

٧ - الاستثمارات الزراعية و تمويل القطاع الزراعى فى مصر ١٢٤

٧ - ١ : المقدمة ١٢٤

٧ - ٢ : العوامل المؤثرة فى حجم الاستثمارات الزرعية ١٢٧

٧ - ٣ : تطور الاستثمارات فى القطاع الزراعى ١٣٢

٧ - ٤ : مصادر التمويل و المساعدات الاقتصادية الخارجية ١٣٨

٧ - ٥ : الاستخدامات الاستثمارية للقطاع الزراعى ومصادر تمويلها ١٤٦

٧ - ٦ : المشروعات التنموية الزراعية المطروحة للتمويل من خلال الافراد و صناديق التمويل العربية ١٥٥

المراجع ١٥٨

تقـــــــديم :

يتطلب وضع أي خطة علمية للتنمية الاقتصادية أن تستند تلك الخطة الي تقديرات الدخل القومي وتوزيعه بين أوجه الاستهلاك والاستثمار والنفقات العامة، ومن ثم وضع قوائم وميزانيات خاصة بالانفاق العام والخاص والاستثمار والنقد الأجنبي وكذلك تحديد حجم التعاملات الخارجية وتقدير الميزان التجاري وميزان المدفوعات المستهدفة . ويتعين أن تكون الخطة مرنة حتي يمكن تغييرها كلما اقتضت الضرورة ذلك وفي ضوء العلاقات الدولية والموارد المالية المتاحة .

بالاضافة الي المشاكل والصعوبات الخاصة بوضع برامج التنمية وتحديد أطار العمل وضمان نجاح هذه البرامج التخطيطية، توجد مجموعة من المشاكل يتسبب عنها عدم القدرة علي تحقيق أهداف الخطة في مواعيدها المحددة، ومن أهم هذه المشاكل ندرة رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية علي حد سواء ، وغياب فرص الاستثمار، بالاضافة الي صعوبة أختيار المشروعات الملائمة وقلة الدراية والمعرفة وانخفاض الكفاية، هذا الي جانب مشاكل البطالة المقنعة وأرتفاع معدل البطالة بصفة عامة لعدم خلق فرص عمل جديدة، وغير ذلك من المشاكل التي تواجه الدول النامية وفي مقدمتها العجز في موازين المدفوعات وتقلص الصادرات وخاصة الصادرات الزراعية، وارتفاع الواردات الغذائية مما يشكل عبئا ماليا علي الدول النامية الي جانب حاجتها الي رؤوس أموال لتحقيق أهداف التنمية .

ويعتقد البعض أن أهم عقبة تقف أمام التنمية الاقتصادية في الدول النامية أفتقار هذه الدول الي الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ذلك لأن الطلب علي رأس المال يحكمه الميل الي الاستثمار والذي يتحدد أساس بسعة السوق والربحية والاستقرار، كما أن عرض رأس المال تحكمه القدرة والرغبة في الادخار، وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة علي الانتاج، فان القدرة علي الادخار كذلك منخفضة، ولذا فأن الاستثمارات المحلية قاصرة في تحقيق أهداف الخطة واقامة المشروعات الانتاجية والخدمية علي حد سواء .

لذا فالتنمية الاقتصادية تتطلب في مراحلها الأولي كسر هذه الدائرة والخروج من نطاقها والعمل بكافة الوسائل علي تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي والاجتماعي. فاذا لم تستطع الدولة زيادة معدل الادخار وتوجيهه للاستثمار وأقامة مشروعات لزيادة الانتاج وبالتالي توليد دخول للأفراد قادرة علي الادخار وزيادة معدلاته برفع الكفاءة والانتاجية ومن ثم زيادة معدلات الأستثمار وهكذا، فإن الدولة عادة ما تلجأ الي سد هذه الفجوة عن طريق الحصول علي رؤوس الأموال الأجنبية في صورة قروض ومعونات . وبالاضافة الي حاجة الدول النامية التي تعاني من العجز في الموارد الاستثمارية الاجنبية بوجه عام، فإن حاجتها أشد الي العملات الحرة اللازمة للتكوين الرأسمالي واقامة المشروعات وتجهيزها بالآلات والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة.

وتتمثل القروض والمعونات فيما تقدمه الحكومات والهيئات والافراد الي الدول النامية من قروض وأستثمارات ، وتنقسم تلك القروض الممنوحة من الدول المتقدمة الي نوعين أولهما القروض والاستثمارات الخاصة وثانيهما القروض العامة. وتخضع رؤوس الأموال الخاصة في تحديد شروطها الي عوامل السوق الحرة لذلك فأنها كثيراً ماتبطيء من معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية وتضع علي عاتقه اعباء قد ينوء بحملها. أما القروض العامة فهي في معظمها من قبيل القروض الميسرة وتمتاز عن القروض الخاصة في كثير من النواحي. ويقصد بالمنح والمعونات ما تحصل عليه الدول دون التزام مادي أو معنوي أيا كانت طبيعته، وهذه تعرف بالمعونات الخالصة ، إلا أن هناك جانبا من العون الاقتصادي يتمثل في القروض الميسرة وهي تتفق ومقتضيات التنمية في الدول النامية.

ولما كانت الأعباء المترتبة علي الاقتراض الدولي تعتبر من العوائق الأساسية لعملية التنمية، فقد برزت في المنطقة العربية ظاهرة ايجابية منذ منتصف السبعينات بشكل خاص، وتتمثل تلك الظاهرة في تدفق الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية، وبينها وبين الدول النامية والشقيقة والصديقة ليكون العون الانمائي العربي بذلك من أهم أشكال التعاون والتضامن والفهم المشترك ، خاصة وأن هذا العون يتكون من مساعدات تقدمها دول نامية (وهي الدول العربية النفطية) الي دول أخري(عربية وغير عربية) بشروط ميسرة تساهم في دفع عجلة التنمية.

وقد كان وراء بروز هذه الظاهرة عدد من العوامل الهامة يأتي في مقدمتها جميعا تلك الفوائض المالية التي تراكمت خلال حقبة الوفرة النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط منذ منتصف السبعينات وفي اعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ولعل أهم مايميز العون الانمائي العربي هو شروطه الميسرة، وارتفاع عنصر المنح في عملياته، كما أن القروض التي تقدم في اطار ذلك العون، لاتتقيد بشروط التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات الجهة المانحة ، ولا يصاحبها تدخل من الدول المانحة في السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول المستفيدة .

وقد بلغ مجموع العمليات التراكمية للمساعدات الانمائية الميسرة الملتزم بها من قبل مجموعة صناديق ومؤسسات التنمية العربية حتي نهاية عام ١٩٨٩ حوالي ٩ مليار دولار أمريكي خصصت لتمويل ٢٢٧٠ مشروعاً في ١٠٥ دولة نامية .

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل نشأة صناديق التمويل العربية وأهداف كل منها ونظم وقواعد وشروط قروضها ومساعداتها الانمائية ، كما يتناول أيضا دور هذه الصناديق في تمويل القطاع الزراعي في مصر وعمليات التنمية بصفة عامة، وتعتبر هذه الصناديق مؤسسات للعون الانمائي العربي للدول النامية العربية وغير العربية .

ونظراً لأهمية البحث من حيث أنه يستعرض مصادر التمويل العربية التي لايمكن فصلها عن اسواق المال العالمية والمعونات والمساعدات الانمائية الرسمية التي تقدمها الدول المتقدمة الي جانب ماتقدمه دول الخليج العربي النفطية. فقد تعرض البحث بالتحليل الي اتجاهات وحركة رؤوس الأموال والمعونات الأنمائية في ضوء التطورات التي تشاهدها الساحة الدولية حاليا والتغيرات التي تحدث في دول شرق أوربا والتقارب بين الشرق والغرب ، ودور مؤسسات التمويل العربية في هذه التطورات ، هذا بالأضافة الي الأثار المترتبة علي تحرك رؤوس الأموال وعلاقتها بالأوضاع السياسية والأقتصادية الدولية والأقليمية .

ويتضمن البحث سبعة فصول بالأضافة الي المقدمة والموجز، يتناول الجزء الأول أستعراض لبعض القضايا الراهنة ذات العلاقة بالتنمية والتمويل الخارجي بصفة عامة، بينما يتناول الفصل الثانى أتجاهات وحركة رؤوس الأموال والمعونات الأقتصادية في ضوء الأحداث الأخيرة والتقارب بين الشرق والغرب. ويتضمن الفصل الثالث التعريف بصناديق ومؤسسات التمويل العربية من حيث نشأتها وأهدافها وتصنيفها حسب دول المنشيء بينما يستعرض الفصل الرابع تطور حجم القروض التي قدمتها صناديق التمويل العربية وتوزيعها القطاعي والجغرافي ونصيب مصر منها. أما الفصل الخامس فيتضمن تحليلا لمناخ الاستثمار في الوطن العربي ومصر، بينما يستعرض الفصل السادس الأستثمارات العربية البينية وتطورها منذ الخمسينات وحتي نهاية الثمانيات، وأخيراً يستعرض الفصل السابع الأستثمارات الزراعية في خطط التنمية في مصر من حيث تطورها ومصادر تمويلها ودور الصناديق العربية في تمويل الأستثمارات بصفة عامة والأستثمار الزراعي بصفة خاصة.

وقد قام بإعداد هذا البحث كل من الدكتور/ سيد حسين أحمد، المستشار بمركز التخطيط الزراعي (الباحث الرئيسي) والدكتور/ بركات الفراء الخبير الأول بالمركز وساعد في الاعداد الاستاذ/ محمد نصر فريد مساعد مدرس بالمعهد. وساعد من خارج المعهد الأستاذ/ محمد متولي عبدالعزيز المدير العام بالادارة العامة للمنظمات العربية بوزارة التعاون الدولي، والأستاذ/ فتحي عبدالباقي الشيخ المدير العام بوزارة التخطيط.

والله نرجو أن يسهم هذا البحث في القاء الضوء على مشكلة التمويل بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، ودور صناديق التمويل العربية في توفير استثمارات خطط التنمية في مصر بأعتبارها إحدي معوقات تحقيق أهداف التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، نرجو أن يوفقنا الله للعمل علي خدمة وطننا الحبيب .

والله ولي التوفيق ،،،

الباحث الرئيسي

سبتمبر ١٩٩٠

أ.د. سيد حسين أحمد

موجز الدراسة :

يشكل رأس المال الأداة الرئيسية للتنمية فى الدول النامية الى جانب الادارة الاقتصادية الكفء للموارد المتاحة والتى تتحقق بتحديد ووضع وتطبيق كافة السياسات الانتاجية والاقتصادية والمالية والادارية التى بواسطتها تتحقق أهداف التنمية فى فترة زمنية محددة . وعادة ما تكون المشروعات الاستثمارية هى محور خطة التنمية ، الا أن ما يعيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من الدول النامية ومنها مصر كيفية تمويل متطلبات هذه التنمية فى ضوء قصور المدخرات المحلية على زيادة التكوين الرأسمالى واقامة المشروعات الاستثمارية ، الأمر الذى يؤدى الى لجوء الدول النامية للحصول على مساعدات اقتصادية خارجية من خلال التسهيلات الائتمانية فى صورة قروض ومنح واعانات حكومية كانت أو تجارية . ويعتمد زيادة التراكم الرأسمالى من خلال الاستثمار على رؤوس الأموال الوطنية أو الأجنبية بسبب ضعف معدلات الادخار المحلى وتوجيه جزء كبير من الدخل الى الاستهلاك وليس للاستثمار والتراكم الرأسمالى .

لقد نتج عن تلك الأوضاع عدم القدرة على توليد تمويل ذاتى لتغطية الاحتياجات المالية للخطط التنموية وتنافس جميع الدول النامية للحصول على المساعدات المالية والمعونات الاقتصادية ، مما ترتب عليه وقوع هذه الدول فى مصيدة المديونية وارتفاع أعباء خدمة الدين وبالتالى عدم امكانية تحقيق أهداف التنمية . وقد كان لرؤوس الأموال العربية للدول النفطية ، وخاصة فى مرحلة السبعينيات دورا هاما فى تمويل عمليات التنمية فى الدول العربية وغير العربية سواء لأهداف تجارية أو اقتصادية أو لأهداف سياسية . وقد كانت مصر من ضمن الدول العربية التى حصلت على جزء من المساعدات الاقتصادية العربية من خلال مساهمتها فى صناديق التمويل العربية القطرية والاقليمية الى جانب ما حصلت عليه مصر من مساعدات اقتصادية من مؤسسات التمويل الدولية وكذلك من بعض الدول غير العربية الصديقة .

لقد استهدف هذا البحث القاء الضوء على مدى مساهمة صناديق التمويل العربية فى تمويل متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة . كما استهدف تحليل الاتجاهات التمويلية فى ضوء التطورات الأخيرة للتقارب الاقتصادى والتجارى والسياسى بين الشرق والغرب ، الى جانب تحرك رؤوس الأموال العربية فيما بين المنطقة العربية والمناطق الأخرى من العالم خلال مرحلة السبعينات و الثمانينات .

ولقد ناقش البحث فى هذا المجال بعض النقاط الهامة وتوصل الى بعض التوصيات التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فيما يتعلق بالتمويل الخارجى لمشروعات التنمية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة نوجزها فيما يلى :

- ان كفاءة الاقتراض من مؤسسات التمويل الاقليمية أو الدولية يعتمد على القدرة أو المدى الذى يستطيع معه الاقتصاد القومى من زيادة الكفاءة الانتاجية والارتفاع بمعدلات الناتج المحلى الاجمالى لمواجهة أعباء خدمة الدين خلال فترة السداد. وهذا يتطلب تقييم القروض التى تسعى الدول النامية للحصول عليها فى ضوء قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب هذه القروض وتوليد عوائد اضافية صافية تزيد (على الأقل) عن أسعار الفائدة أو أعباء خدمة الدين ، وبما لايؤدى الى ارتفاع المديونية وعدم القدرة على السداد بسبب ضعف القدرة الاستيعابية أو لأسباب اقتصادية أو سياسية أخرى غير منظورة عند مناقشة شروط الاقتراض مع المؤسسات التمويلية أو بعد استخدام القروض .

- لقد عانت مصر خلال السنوات الماضية من اعباء الديون التى حصلت عليها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجديد واقامة البنيات الاساسية لأنشطة الاقتصاد القومى . وبدأت المقومات والمساعدات الاقتصادية العربية تتقلص منذ تعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ، مما ترتب عليه اتجاه مؤسسات التمويل الدولية الى وضع شروطها لتمويل عمليات التنمية والاستيراد السلعى. وقد

كان للمعونات الاقتصادية الأمريكية فى غياب المعونات والمساعدات الاقتصادية العربية أثره الواضح منذ منتصف السبعينات فى تدعيم العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا والدول الأوربية الأخرى، الا أن عودة مصر الى جامعة الدول العربية ومؤسساتها التمويلية ومناديق التمويل العربية قد ساهم فى اعادة التوازن الى ما كان عليه قبل تعليق عضويتها فى الجامعة العربية . وقد شهد العامين الماضيين تطورا كبيرا فى توجيه كثير من المساعدات الاقتصادية العربية الى مصر من خلال صناديق عربية قطرية أو اقليمية . الأمر الذى يؤكد أهمية التعاون العربى فى مجال التمويل خاصة من الدول العربية ذات الفوائض المالية والتى يتم استثمارها خارج المنطقة العربية .

لقد أوضحت التجارب الماضية عدم قدرة الدول النامية على التنافس فى مجالات التجارة الخارجية والوصول الى الأسواق العالمية مما ترتب عليه تقلص صادراتها وزيادة حاجتها الى التمويل الخارجى لمواجهة أعباء التنمية واعادة التوازن لموازين مدفوعاتها . وأصبح تنفيذ برامج التنمية لهذه الدول مرهون بتخفيف أو ايجاد حلول للمديونيات المتراكمة بالاضافة الى ايجاد مصادر تمويل جديدة لتنفيذ خططها الاستثمارية فى ظل اقتصاد عالمى يسود فيه حاليا تكتلات اقتصادية عملاقة . وبدأت الدول النامية تسعى الى التفاوض لتخفيف أعباء الديون الخارجية أو اعادة جدولتها مع تشجيع القطاع الخاص الأجنبى والوطنى على المشاركة الايجابية فى تمويل التنمية .

تعتبر مصر من أهم الدول النامية بمنطقة الشرق الأوسط بعد اسرائيل التى حصلت على معونات ومساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا منذ منتصف السبعينات وبعد تعليق عضويتها فى الجامعة العربية ومؤسساتها التمويلية . وقد كان لهذا التعليق أثره الواضح فى زيادة التدفقات والمساعدات

الأجنبية على الاقتصاد المصرى وارتباطه بالتسهيلات الائتمانية من قروض ومنح واعانات وبالتالى بالدول المانحة لهذه المساعدات الاقتصادية .

- لقد حصلت مصر ايضا منذ بداية الثمانينات على مساعدات اقتصادية مثلها فى ذلك مثل الدول النامية الأخرى من خلال صافى التدفقات المالية التى تمنحها الدول الأعضاء فى لجنة المساعدات للتنمية لدول منطقة التعاون الاقتصادى وأعضاء منظمة الأوبك (ومنها دول الخليج العربى البترولية) بلغت نسبتها نحو ٥ر٤٪ من متوسط اجمالى صافى هذه التدفقات للدول النامية للفترة ١٩٨٦/٨٣ ، نحو ٠ر٢٩٪ من متوسط اجمالى صافى التدفقات الموجهة للدول العربية خلال نفس الفترة . فى حين بلغت نسبة ما حصلت عليه مصر من المساعدات الائتمانية الرسمية الممنوحة من مصادر التمويل الدولية نحو ٤ر٦٪ من متوسط اجمالى المساعدات الموجهة للدول النامية للفترة ١٩٨٧/٨٤ ، نحو ٥ر٢٨٪ من متوسط اجمالى المساعدات الموجهة للدول العربية خلال نفس الفترة .

كما بلغت نسبة ما حصلت عليه مصر من اجمالى المساعدات الاقتصادية للتنمية وفقا للاتفاقيات الثنائية ، نحو ٢ر٦٪ من متوسط جملة المساعدات المخصصة للدول النامية للفترة ١٩٨٦/٨٣ ، نحو ٥ر٤٠ ٪ من متوسط جملة المساعدات المخصصة للدول العربية خلال نفس الفترة ، فى حين بلغ ما خصص لمصر من تلك المساعدات وفقا للاتفاقيات متعددة الأطراف نحو ١ر٢٪ من متوسط جملة المساعدات المخصصة للدول النامية للفترة ١٩٨٦/٨٣ ، نحو ٤ر٢١ ٪ من متوسط جملة المساعدات المخصصة للدول العربية خلال نفس الفترة .

- استعرض البحث بالتفصيل طبيعة ودور صناديق التمويل العربية القطرية بالاضافة الى الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، وصندوق النقد العربى ، والبنك الاسلامى للتنمية بجدة . وقد اتضح أن النشاط التمويلى لمؤسسات التمويل العربية بدأ منذ الستينات مع

بداية نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام ١٩٦٢ والذي استمر بمفرده حتى عام ١٩٧٣ ، حيث بدأ العالم العربي يشهد فائضا ملموسا في رؤوس الأموال كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار البترول عالميا مما انعكس على نمو الدخل القومي في البلاد العربية النفطية . وقد ظهر نتيجة لذلك عدد من المؤسسات التمويلية العربية القطرية والقومية استهدفت جميعها تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط في الدول العربية ولكن أيضا في دول العالم النامي ، حيث قدمت تلك المؤسسات القروض والمعونات الاقتصادية لدول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ذات العلاقات المتميزة مع العالم العربي ، كما اقتصرت معاملات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية على دول افريقيا فقط دون الدول العربية .

لقد بلغ حجم الاقراض الكلي الممنوح من الصناديق التمويلية العربية نحو٣٤٣ مليون دولار أمريكي خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٣) ، ارتفع الى نحو ٢ر٨ مليار دولار في عام ١٩٨١ ، ثم أخذ في التناقص التدريجي حتى بلغ نحو ١ر٥ مليار دولار في عام ١٩٨٨ . كما يقدر الحجم الكلي للقروض الممنوحة من تلك الصناديق العربية خلال الفترة ٦٢/١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٩ بحوالي ٢٩ر٠ مليار دولار أمريكي موزعة بنسبة ٥٥٪ للدول العربية ، ٢٦٪ للدول الآسيوية ، نحو ١٨٪ للدول الافريقية ، نحو ٢٪ لكل من دول أمريكا اللاتينية ومالطه وقبرص . وقد بلغ نصيب مصر نحو ١ر٢ مليار دولار أمريكي ، أي ما نسبته نحو ٤ر١ ٪ من اجمالي حجم القروض الممنوحة حتى عام ١٩٨٩ ، بينما حصلت الدول العربية مجتمعة على نحو ١٥ر٧ مليار دولار ، والدول الآسيوية على نحو ٧ر٥ مليار دولار ، والدول الافريقية على نحو ٥ر١ مليار دولار أمريكي .

ان تقلص حجم القروض الممنوحة من صناديق التمويل العربية بعد عام ١٩٨٢ يرجع أساسا الى الانكماش الاقتصادي على صعيد التجارة الدولية للبترول ، حيث انخفضت الايرادات البترولية للدول العربية النفطية بسبب انخفاض أسعار البترول مما ترتب عليه تقلص الموارد المالية المتاحة لدى صناديق التمويل العربية القطرية ، هذا الى جانب المنازعات الاقليمية في المنطقة العربية وعدم الاستقرار النسبي لاقتصاديات دول المنطقة .

ـ لقد ظهر فى أواخر الثمانينات بعض المستجدات والتطورات الايجابية على الساحة العربية من الناحيتين السياسية والاقتصادية بسبب ما شاهدته المنطقة العربية من التقارب الواضح بين الدول العربية وعودة مصر الى جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة والتى أدت الى عودة النشاط الاقتصادى العربى الى الانتعاش ، هذا الى جانب ما أظهرته الأحداث الأخيرة فى نهاية عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بالتقارب بين الشرق والغرب على الساحة الدولية ، مما ترتب عليه زيادة معدل التدفقات الرأسمالية على مصر .

ـ لقد اتضح من تطور حجم القروض المقدمة من مؤسسات التمويل العربية ان أكثر تلك المؤسسات التمويلية اهتماما بالقطاع الزراعى والثروة الحيوانية هو الصندوق العربى والمصرف العربى والصندوق السعودى والصندوق الكويتى ، حيث قدمت هذه المؤسسات التمويلية أكثر من ٢٠٪ من حجم قروضها للقطاع الزراعى ، بينما خصص صندوق الأوبك نحو ١٠ر٤٪ فقط من حجم قروضه الممنوحة للزراعة والثروة الحيوانية والبنك الاسلامى للتنمية نحو ٩ر٨٪ فقط .

ويشير توزيع القروض الممنوحة للدول العربية من هذه المؤسسات أن أكثر الدول العربية استفادة من صناديق التمويل العربية (أى تلك الدول التى نالت أكبر حجم من القروض) هى الأردن (١٢ر٣٪ من اجمالى القروض الممنوحة) ثم المغرب (١١ر٦٪) ، ثم تونس (١٠ر٥٪) ثم الجزائر (٩ر٣٪) ثم اليمن الشمالى (٨ر٦٪) ثم السودان (٨ر٠٪) فمصر والتى لم تتعدى نسبة القروض الممنوحة لها من هذه الصناديق نحو ٧ر٩٪ فقط ، ثم اليمن الجنوبى (٦ر٥٪) ثم موريتانيا (٥ر٥ ٪) فسوريا (٥ر٤ ٪) وأخيرا سلطنة عمان (١ر٤ ٪) .

ـ بلغ اجمالى حجم القروض الموجهة لمصر من مؤسسات التمويل العربية نحو ٢ر١ مليار دولار أمريكى خلال الفترة (١٩٦٢ ـ ١٩٨٩) ،وبتوزيع تلك القروض على الفترات الأربعة التى شهدت تطور الحجم الكلى للاقراض من صناديق التمويل العربية فانه يتبين أن نصيب مصر فى الفترة ١٩٧٣/٦٢ قد بلغ ٥٣ مليون دولار ، بينما حصلت على نحو